

بلغت كلفتها الإجمالية 4ر6 مليار درهم

جلالة الملك يدشن المحطة الحرارية الشمسية الدارة المركبة المندمجة لعين بني مطهر

المحطة الجديدة ستضمن إنتاجا سنويا متوسطا يقدر ب 3538 جيجاواط - ساعة

أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، أول أمس الأربعاء بمنطقة سهب الغار بالجماعة القروية عين بني مطهر (إقليم جرادة)، على تدشين المحطة الحرارية الشمسية ذات الدارة المركبة المندمجة، التي تعد تجربة رائدة على الصعيد الدولي والتي بلغت كلفتها الإجمالية 4 ملايين و600 مليون درهم.

وتندرج هذه المحطة الحرارية الشمسية، التي تبلغ قدرتها الإجمالية 472 ميغاواط، منها 20 ميغاواط بفضل الطاقة الشمسية، في إطار الاستراتيجية الوطنية من أجل تطوير الطاقات المتجددة، التي تحترم البيئة، وتضمن الموارد الطاقية الوطنية لإنتاج الطاقة الكهربائية.

كما يتلاءم المشروع الجديد مع التوجه الدولي الذي يضع ضمن أولوياته تطوير الطاقات المتجددة، وخاصة منها الطاقة الشمسية لمواجهة تحديات الطلب المتزايد على الطاقة والانحباس الحراري. وتتميز المحطة، التي تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 160 هكتارا، يغطي منها الحقل الشمسي مساحة 88 هكتارا، بقدرتها على ضمان إنتاج سنوي متوسط يقدر ب 3538 جيجاواط /ساعة، أي ما يعادل 13 بالمائة تقريبا من الطلب الوطني لسنة 2010.

وتتكون المحطة، التي تقوم على اعتماد وتوظيف التكنولوجيا الدقيقة، من عنفتين غازيتين تشتغلان بالغاز الطبيعي، وعنفة بخارية، ومرجلين للاسترجاع وكذا مجال ومبدل شمسيين. وبذلك ستمكن هذه المحطة من تعزيز وسائل الإنتاج الوطنية بشكل كبير وتقوية شبكة الربط الكهربائي بالجهة الشرقية للمملكة. وسيتم تشغيل المحطة، التي أسندت مهمة إنجازها إلى الشركة الإسبانية « أبينكوا » في إطار طلب عروض دولي، بواسطة الغاز الطبيعي الذي تتزود به عبر قناة يبلغ طولها 12ر6 كلم موصولة بأنبوب الغاز المغربي الأوروبي.

وقد تم تشييد المحطة الجديدة، التي كان جلالته الملك قد أعطى انطلاقة أشغال إنجازها في 28 مارس 2008، في مراعاة تامة

المشروع يتلازم مع التوجه الدولي الذي يضع ضمن أولوياته تطوير الطاقات المتجددة

غرس ما يقارب 4500 شجرة و20000 من النباتات المختلفة. ويشكل المشروع الضخم الخاص بالمحطة الحرارية الشمسية ذات الدارة المركبة المندمجة، جزءا من برنامج التنمية المندمجة بالجهة الشرقية للمملكة، وذلك من خلال مساهمته في فك العزلة عن منطقة عين بني مطهر بإنجاز طريق للولوج إلى المحطة وإلى المناطق المجاورة، وخلق مناصب شغل خلال مرحلتي البناء والاستغلال (360000 يوم عمل)، وكذا في إحداث مقاولات صغيرة ومتوسطة على الصعيد المحلي.

كما يتمثل جانب المواطنة في المشروع من خلال حرص القائمين على إنجازه على المساهمة في تقوية البنيات الأساسية لجماعة بني مطهر من خلال تشييد قنطريتين على «واد الشارف» و«واد تبودة» وتهيئة المناطق المجاورة وتزويدها بالبنيات التحتية والتجهيزات الخاصة بالتنقيب عن المياه، ومجموعة من العمليات الرامية إلى دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي (المساهمة في عملية مليون محفظة وشراء حافلتين للنقل المدرسي وتوزيع دراجات هوائية على التلاميذ).

وقد تم تمويل المشروع، الذي تقدر تكلفته الإجمالية بـ 4,6 ملايين درهم من طرف البنك الإفريقي للتنمية، والمؤسسة الإسبانية للقروض والصندوق الدولي للبيئة عن طريق هبة تقدر بـ 43,2 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى تمويل من طرف المكتب الوطني للكهرباء.

وكانت الإستراتيجية الطاقية الجديدة، التي تم وضعها بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تولي أهمية خاصة لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، قد تعززت في نونبر الماضي بتقديم «المشروع المغربي للطاقة الشمسية» الذي يتطلب إنجاز استثمارات مالية بقيمة تسعة ملايين دولار.

ويسعى هذا المشروع الوطني الطموح والواقعي، الذي سيجعل المغرب فاعلا مرجعيا على مستوى الطاقة الشمسية، إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية قدرتها 2000 ميغاواط في أفق 2020.



ومن جهة أخرى فقد تم وضع نظام خاص باسترجاع النفايات السائلة للمحطة، ومعالجتها وتخزينها داخل حوض سميك للتبخير تبلغ مساحته 6 هكتارات، بشكل يمكن من عدم طرح أي نفايات سائلة.

ويتجلى احترام المشروع للشأن البيئي أساسا في استعماله للتكنولوجيا النظيفة المتعملة في نظام الدارة المركبة المشغلة بالغاز الطبيعي، واحترام المقننات الوطنية والدولية في مجال البيئة الخاصة بالنفايات الغازية والسائلة وكذا الضجيج، إلى جانب

لضوابط ومعايير احترام البيئة، حيث إن دخولها حيز التشغيل سيمكن من اقتصاد كمية الفيول المستهلكة سنويا بنحو 12000 طن، مما يساهم في تجنب انبعاث 33500 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو سنويا.

كما أن اعتماد المحطة لتقنية التبريد بواسطة النظام الجاف (المبردات الريحية)، سيمكن من خفض كمية المياه المستهلكة من 5,4 ملايين متر مكعب إلى 850 ألف متر مكعب سنويا، أي ما يعادل اقتصادا في استهلاك الماء بنسبة 80 بالمائة.